الأمم المتحدة

A/C.6/52/SR.9

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

19 February 1998
Arabic
Original: Spanish

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك

في يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومكا . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(ب) الإجراءات التي ستتخذ في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(ج) مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/52/363)

(ب) الإجراءات التي ستتخذ في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/C.6/52/L.2 و A/C.6/52/3)

(ج) مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية (تابع) (A/52/41)

١ - **السيد راماكر** (هولندا): قال إنه يود أن يقدم بالنيابة عن الاتحاد الروسي وعن وفده، مشروع القرار (A/C.6/52/L.3) المتعلق بالإجراءات التي ستتخذ في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وأن يقدم أيضا برنامج العمل للاحتفال بالذكرى المئوية (A/C.6/52/6).

٢ - وقال إن المؤتمر الدولي الأول للسلام أسفر عن اتفاقات لاهاي المعروفة لعام ١٨٩٩ وعن الإعلانات المتعلقة بمواضيع لاهاي الثلاثة وهي: مسألة التسلح والقانون الإنساني وقوانين وأعراف الحرب وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وكان المؤتمر أول مثال على الدبلوماسية المتعددة الأطراف وكان له أثر كبير في تنظيم المؤتمرات الحكومية الدولية اللاحقة. وكان أيضا أول جهد دبلوماسي متعدد الأطراف لتطوير وتدوين قواعد معينة من قواعد القانون الدولي العام. أما العمل المتعلق بتدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي فلم يتواصل إلا تحت إشراف الأمم المتحدة. وخلافا للمؤتمرات التي سبقته، لم يكن هدف المؤتمر إعادة ترتيب ميزان القوى في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب. وإنما عمل على إضفاء الطابع المؤسسي على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق إنشاء محكمة تحكيم دائمة وفرض، في حالة نشوب نزاع مسلح، قيودا وواجبات معينة على الأطراف المتحاربة نزولا حتى مستوى الأفراد في أول محاولة حقيقية من جانب المجتمع الدولي "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

٣ - وقد وضع برنامج العمل للاحتفال بالذكرى المئوية في اجتماع عقده "أصدقاء عام ١٩٩٩" في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في قصر السلام في لاهاي، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٥٩/٥١. وفي المرحلة الأولى من برنامج العمل، سيقوم ستة من الخبراء ذوي المكانة المرموقة بوضع تقارير عن كل موضوع من مواضيع مؤتمر السلام المعقود في لاهاي عام ١٨٩٩. وقد بدأ هؤلاء المقررون عملهم بالفعل. وفي المرحلة الثانية، ستناقش التقارير في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقد في جميع مناطق العالم في الأوساط المعنية (أوساط الخبراء الفنيين أو الأكاديميين أو الدبلوماسيين أو الأوساط الحكومية وغير الحكومية). وبالتوازي مع تلك المناقشات الإقليمية التي ستبدأ في الفصل الثاني من عام ١٩٩٨ وبغية نقل نتائج إحدى جولات المناقشات إلى الجولة الأخرى، سيقام على شبكة الإنترنت موقع استقبال من شأنه أن ييسر أيضا اشتراك كل من لم يتمكن من

المشاركة شخصيا في المناقشات. وستتوج تلك المناقشات الآنية والمباشرة في المرحلة الثالثة التي سيعقد فيها الخبراء اجتماعات في لاهاي وسانت بيترسبرغ وستكون المناسبات الفعلية للاحتفال بالذكرى المئوية.

٤ - وأردف قائلا إن الاجتماعات التي ستعقد في لاهاي وسانت بيترسبرغ ستستضيفها حكومته وحكومة الاتحاد الروسي على التوالي في ربيع وصيف عام ١٩٩٩. وسيركز الاجتماع الذي سيعقد في لاهاي على الجوانب التشريعية والمعيارية للمناقشات، في حين ستعالج الاجتماعات التي ستعقد في سانت بيترسبرغ مسالة تنفيذ القضايا المتعلقة بمواضيع لاهاي، وفي تلك المرحلة من مراحل الاحتفالات بالذكرى المئوية، ستقوم الحكومتان المضيفتان و "أصدقاء عام ١٩٩٩" بتسليط الضوء على إنجازات وثغرات القانون الدولي التي تحققت أو ظهرت في المؤتمرات المعقودة في لاهاي وتطورت على مدى قرن من الزمان. ويمكن أن توفر نتائج المناقشات التي ستجري أثناء الاحتفالات بالذكرى المئوية التوجيه للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين التي تصادف اختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وسيشكل ذلك المرحلة الرابعة من برنامج الاحتفال بالذكرى المئوية. كما يمكن أن تنقل تلك النتائج إلى المحافل المعنية الأخرى مثل المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيعقد في نهاية عام ١٩٩٩.

٥ - واستطرد قائلا إن الطرق التي اختارتها الحكومتان المضيفتان و "أصدقاء عام ١٩٩٩" تماثل الطرق المذكورة في برنامج الأنشطة للفترة الختامية من العقد المرفق بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٥١. بيد أنه سيتم إدخال شكل جديد من عقد المؤتمرات الدولية، بل هو شكل أكثر انفتاحا من المؤتمرات الأخرى إذ سيشتمل على مقررين متعددين ومناقشات إقليمية ومشاركة من مختلف طبقات المجتمع واستخدام شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، فقد راعى برنامج العمل تماما دور الجمعية العامة في تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وفق ما هو مبين في المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، واستبعد على وجه الخصوص أي تدخل بالجهود والمفاوضات الجارية في جميع المنتديات الدولييية الحالية. فالهدف يتمثل في الاحتفال بنتائج القرن الأول من الدبلوماسية المتعددة وليست تكرار تلك النتائج أو التدخل فيها. وسيتحمل المنظمون، وليس الأمم المتحدة، تكاليف أنشطة الاحتفال بالذكرى المئوية.

٦ - ويدعو منطوق مشروع القرار جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى تنسيق جهودها في المرحلة الختامية من العقد، وهو ما يعتبر عنصرا حاسما في المناقشات المقترح إجراؤها على الصعيد العالمي. كما يدعو مجتمعات الدول الأعضاء إلى المساهمة على مختلف مستوياتها في المناقشات، وحضور المناسبات التي تقام للاحتفال بالذكرى المئوية، والمشاركة في تنظيم المناقشات الإقليمية المقترحة. وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية، يدعو مشروع القرار الأمم المتحدة نفسها إلى التعاون والمشاركة في مناسبات الاحتفال بالذكرى المئوية في سياق العقد، وبخاصة عن طريق هيئاتها القانونية الرئيسية: محكمة العدل الدولية ولجنة القانون الدولي ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة. وبإمكان أعضاء هذه الهيئات أن يرفعوا إلى حد كبير من مستوى المناقشات المتعلقة بالذكرى المئوية من خلال إتاحة ما لديهم من حكمة وخبرة، ويصح القول نفسه على أعضاء محكمة التحكيم الدائمة، وموظفي المنظمات الدولية الأخرى، ويصح بطبيعة الحال على أعضاء اللجنة نفسها.

٧ - ومضى قائلا إن مشروع القرار يؤكد أيضا على أهمية كفالة مشاركة وفود من جميع البلدان، بما فيها وفود من أقل البلدان نموا. ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن الهدف الرئيسي من العقد هو التعزيز العالمي للدبلوماسية المتعددة الأطراف والمشاركة فيها. ولا سيما في ميدان تطوير وتدوين القانون الدولي. ويتعين كفالة مشاركة ممثلي جميع الدول في الاحتفالات الإقليمية والرسمية. وعلى الدول الأعضاء أن تساعد منظمي المؤتمرات الإقليمية في ذلك المضمار. وأعرب عن أمله في ألا تقتصر الاحتفالات على الإشادة بالماضي وإنما أن تسفر أيضا عن اقتراحات مفيدة لتحقيق أهداف العقد في الحقبة الألفية المقبلة.

٨ - **السيد بانيفكين** (الاتحاد الروسي): أشار إلى الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في بلده للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وقال إن رئيس الاتحاد الروسي كلف بموجب مرسوم مؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ اللجنة الوطنية للاتحاد الروسي المسؤولة عن أنشطة العقد بمهمة تحضير وتنظيم مؤتمر سانت بيترسبرغ الدولي المقرر عقده في أواخر عام ١٩٩٩.

٩ - وأعلن أن المرسوم طلب إلى الحكومة ومكتب الرئيس وحكومة سانت بيترسبرغ المحلية أن يتعاونوا مع اللجنة الوطنية التي قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بتنظيم احتفالات وطنية ودولية ذات صلة بالعقد، بضمنها عقد حلقة دراسية روسية - أمريكية شمالية بشأن دور الأمم المتحدة في تطوير القانون البحري الدولي، وعقد حلقة دراسية دولية أخرى عن تطبيق قواعد القانون الدولي في أراضي الاتحاد الروسي (١٩٩٤)، وإقامة مناسبات مختلفة مكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الـ ١٥٠ لميلاد المفكر والدبلوماسي الروسي العظيم فيودور مارتينز، وعقد مؤتمر تذكاري بمناسبة مرور ٥٠ سنة على اشتغال الأمم المتحدة بالقانون الدولي (١٩٩٥)، وتنظيم مؤتمر وحلقة عمل بشأن تطبيق المحاكم وقوات الأمن الروسية بقواعد القانون الدولي (١٩٩٦). وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تم بمساعدة من اللجنة الوطنية تنظيم اجتماع لرابطة القانون الدولي لأول مرة في الاتحاد الروسي وحضره ما يزيد على ٤٠٠ باحث ودبلوماسي ومحامين ممارسين من مختلف الدول. ومن المزمع نشر البيانات الرئيسية وموجز عن المداولات. وقال إن اللجنة الوطنية تقوم حاليا بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر عن القانون البحري الدولي سيعقد في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٠ - وذكر أن اعتماد مشروع القرار سيعزز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى توطيد السلام والأمن الدوليين، ولكفالة احترام القانون الدولي والتشجيع على قبوله ونشره ودراسته.

١١ - **السيد نغو كوانغ جوان** (فييت نام): تحدث بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقال إن الرابطة تؤيد وتحترم مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما وما برحت تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز القانون الدولي والتقيد به. وأعرب في ذلك السياق عن اتفاقه الكامل مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى النظر في المعاهدات التي لم تحصل بعد على الحد الأدنى من التصديقات اللازم لبدء نفاذها. وأشار إلى أن تمسك عدد أكبر من الدول بأحكام تلك المعاهدات سيعزز شمولية القانون الدولي وقوته الملزمة. وترى الرابطة أنه ينبغي تسوية المنازعات بالوسائل الودية من خلال التعاون والحوار. وقد جسد ذلك المبدأ في معاهدة ١٩٧٦ للصداقة والتعاون فيما بين أعضاء الرابطة. وعلاوة على ذلك، أقامت الرابطة منتدى إقليميا للتشجيع على التفاوض والتعاون في حل القضايا ذات الاهتمام الخاص لأعضائها.

١٢ - وأردف قائلا بالنظر لأهمية القانون الدولي، تؤيد الرابطة تدوين القواعد والأنظمة والمبادئ القانونية، بوصفه أحد أهداف العقد، في سبيل البحث عن حلول ممكنة للتحديات التي تواجه العالم المترابط. ولقد شارك أعضاء الرابطة وسيواصلون المشاركة في تدوين القانون الدولي وفي التماس مبادرات لتقوية منظومة الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

١٣ - ومضى قائلا إن الرابطة ترحب بالترتيبات التي اتخذها الأمين العام، وفقا للفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥١ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء لجنة القانون الدولي من خلال عقد ندوة عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه من شأنها أن تسفر عن اقتراحات ملموسة وعملية حول سبل تعزيز فعالية وملاءمة القانون الدولي. وأعرب في ذلك السياق عن امتنان الرابطة للمساهمات التي قدمتها الدول والمؤسسات للصناديق الاستئمانية التي أنشئت من أجل تغطية التكاليف التي تتكبدها الندوة.

١٤ - ومع اقتراب العقد من نهايته، فقد حان الوقت الملائم لتضمين جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي" بندا فرعيا عنوانه "التقدم المحرز في الإجراءات التي ستتخذ في عام ١٩٩٩ والمكرسة للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام، واختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي"، وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من مشروع القرار المقدم من هولندا والاتحاد الروسي. وقال إن الرابطة تؤيد تماما الاحتفال بتلك المناسبة التاريخية الذي سيفضي بلا ريب إلى تعزيز السيادة الشاملة للقانون استنادا إلى العدالة والإنصاف والمنفعة المتبادلة.

١٥ - وفيما يتعلق بالعمل الرامي إلى تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، أعرب عن ارتياح الرابطة لقيام مكتب الشؤون القانونية ليس بنشر القانون الدولي فحسب وإنما بإتاحته أيضا بشتى الوسائل مجموعة معاهدات الأمم المتحدة في سائر أنحاء العالم.

١٦ - وقال إن الرابطة إذ تلاحظ الاقتراح الداعي إلى تقاضي رسوم استعمال من بعض مستعملي مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بهدف تغطية واسترداد التكاليف العالية المتصلة بذلك، تقترح أن يكون الرسم المفروض، أيا كان، رسما معقولا، وأن يتم إيلاء اعتبار خاص لمستعملي الشبكة من البلدان النامية، وأن يستمر تمكين البعثات الدائمة للدول الأعضاء من الاتصال المباشر بدون مقابل.

١٧ - وأعرب في الختام عن قناعة الرابطة بأن العقد قد حقق أهدافه في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي، والتعاون الدولي، والسلام والأمن الدوليين، وأن الرابطة تؤيد استمرار البرامج بعد عام ٢٠٠٠.

١٨ - **السيدة فو** (سنغافورة): قالت إنه بالنظر لتزايد أهمية القانون الدولي، تقدر سنغافورة العمل الذي تحقق خلال فترة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي التي اكتملت بالفعل. وينبغي أن يستمر دعم تلك الأنشطة وما شابهها بعد نهاية العقد. ولقد حاولت سنغافورة أن تساهم في عملية إتاحة القانون الدولي لعدد أكبر من المستفيدين. وتحقيقا لذلك الغرض، شرعت كلية الحقوق في جامعة سنغافورة الوطنية في إصدار مجلة للقانون الدولي وقامت رابطة سنغافورة للقانون الدولي ببذل جهود لإشاعة الاهتمام في ذلك الميدان.

١٩ - وذكرت أن شبكة الإنترنت تعتبر في المجتمع الإلكتروني الحالي من أفضل الطرق لتعزيز إمكانية زيادة الوصول إلى القانون الدولي شريطة تقاضي رسوم استعمال مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على أساس منصف وبأسلوب لا ينفر المستعملين.

٢٠ - وأردفت قائلة إن مشروع المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية (A/52/141) الذي اقترحته منغوليا يستحق الدراسة الجدية من قِبل اللجنة السادسة، وللدول الصغيرة مصلحة خاصة فيه. ويتعين أن تكون تلك المبادئ متوازنة وواضحة وأكيدة. وبالرغم من عدم إمكانية تقنين حسن النية، فإن وجود قواعد واضحة قد يجبر الأطراف على التصرف بتعقل. ويمكن تقليل عنصر المباغتة إلى أدنى حد ممكن بل ينبغي القيام بذلك ويمكن تيسير التعاون بل ينبغي إقامته. ومن الواضح أن ثمة حاجة لأن يكون نطاق المبادئ واسعا إلى حد يشمل معه طائفة متنوعة من الظروف ولن يكون من السهل إقامة توازن بين تلك الحاجة والحاجة إلى الوضوح واليقين. بيد أن سنغافورة تعتقد أن المبادئ التوجيهية التي تتيح إمكانية تطبيق القانون الدولي دون ممارسة النفوذ السياسي والتي توفر للدول، صغيرها وكبيرها على السواء، أرضية مستوية ينبغي أن تشمل المبادئ التي تحظر التمييز والإكراه والتنصل من الاتفاقات السابقة فضلا عن المبادئ التي تشجع على تبادل المعلومات بشكل مفتوح وودي وتعيق التضليل الإعلامي وإدخال اعتبارات عديمة الصلة.

٢١ - **السيدة مخيمر** (مصر): قالت إن الجمعية العامة أعلنت في قرارها ٢٣/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ عن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي بغرض التشجيع على التطوير التدريجي للقانون الدولي. ومع اقتراب العقد من نهايته، ربما يمكن القول إن ذلك الهدف قد تحقق حسبما يستدل من نشاط تقنين القواعد الذي تمخض عنه.

٢٢ - وأشارت إلى أن نهاية العقد تتصادف أيضا مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء لجنة القانون الدولي، وأضافت أن مصر تود أن تعرب عن تأييدها لعقد ندوة للاحتفال بالذكرى السنوية، وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥١، وهي الندوة المقرر أن يشارك فيها عدد كبير من الخبراء الرفيعي المستوى من جميع مناطق العالم.

٢٣ - وأعلنت أن وفدها يعلق أهمية كبيرة على جهود الأمانة العامة الرامية إلى وضع قاعدة بيانات خاصة بمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، ونشرها عبر شبكة الإنترنت (الفصل الخامس من الوثيقة A/52/363)، وتكييف أساليب عملها مع التكنولوجيا الجديدة. وبينما تسلم مصر بالحاجة إلى تقاضي رسوم استعمال لاسترداد جانب من تكاليف قاعدة البيانات، فإنها تود أن توضح أن قاعدة البيانات الإلكترونية وإمكانية الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت لا يمكن أن تحل محل المواد المطبوعة ولا ينبغي أن ينفذ النظام الجديد على نحو يضر بالدول الأقل نموا التي تفتقر إلى مزايا عددية بالمقارنة مع الدول المتقدمة النمو من ناحيتي عدد الحواسيب المتوفرة لديها وعدد الأشخاص المدربين على استخدام الحواسيب. علاوة على ذلك، وبالنظر لقلة المواد المرجعية المتوفرة في تلك الدول، فإن تقاضي رسوم استعمال يمكن أن يشكل عقبة أمام الدول ذات الموارد المحدودة. ولهذا، ينبغي للجنة الخامسة أن تنظر في الآثار المالية المترتبة على تقاضي تلك الرسوم.

٢٤ - وبالرغم من التكاليف العالية المتصلة بترجمة قائمة عناوين المعاهدات ونشرها عن طريق شبكة الإنترنت (الفصل السادس من الوثيقة A/52/363) فهي أيضا هامة للغاية وضرورية جدا لكفالة احترام مبدأ معاملة جميع اللغات الرسمية للمنظمة معاملة متساوية وغير تمييزية.

٢٥ - ومضت قائلة إن مشروع المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية الذي قدمته منغوليا يستحق دراسة دقيقة من قِبل الفريق العامل المعني بالعقد باعتبار أن المبادئ ستخلق سابقة لتدوين ذلك النوع من القواعد.

٢٦ - ونوهت إلى أن مصر كانت من بين الدول المقدمة للقرار ١٥٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق باتخاذ إجراءات للاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام. وقالت إن الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي وهولندا مهم جدا وأن مصر تتطلع إلى المشاركة في المناقشات التي ستجرى في الفريق العامل المعني بالعقد.

٢٧ - **السيدة وونغ** (نيوزيلندا): قالت إنه تم طرح أفكار جديدة وهامة في إطار البند المتعلق بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ووجهت الشكر إلى وفدي الاتحاد الروسي وهولندا لعرضهما رعاية الأنشطة التي ستقام للاحتفال بالمؤتمر الدولي الأول للسلام الذي ستشارك فيه منظمات غير حكومية مشاركة فعالة.

٢٨ - وذكرت أن الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة عن طريق شبكة الإنترنت مسألة في غاية الأهمية وتعكس اتجاها صوب إضفاء الديمقراطية على عملية التشريع في الأمم المتحدة. وحيث أن نظاما من هذا القبيل يمكن أن يساعد في التغلب على مشكلة ندرة المكتبات والمواد المطبوعة في البلدان النامية، ينبغي إيلاء اهتمام بالغ لمسألة رسوم الاستعمال.

٢٩ - وأعلنت أن نيوزيلندا ترحب بمشروع المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية المقدم من منغوليا وقالت إنه مشروع مفيد ويعالج الحاجة إلى إرساء أرضية مستوية لجميع الدول صغيرها وكبيرها على السواء. وأعربت عن عدم استغرابها للحماس الفاتر الذي أبدته الدول الكبرى حيال المشروع وقالت إنها تشاطر وفد سنغافورة رأيه أنه ينبغي للدول الصغرى أن تنظر بعناية في المشروع في الفريق العامل المعني بالعقد. وذكرت أنه تم تقديم عدة اقتراحات بشأن أفضل السبل لدراسة مشروع المبادئ. غير أنها لا ترى من المناسب إحالة المشروع إلى هيئات أخرى حيث يحتمل أن ترقد فيها لسنين طويلة. ولن يثقل كاهل اللجنة السادسة الموافقة على بضعة مبادئ استنادا إلى الإنصاف واللياقة.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٠٠.

- - - - -